

كلمة معالي د ريماء خلف وكيله الأمين العام للأمم  
المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية  
والاجتماعية لغرب آسيا ، الإسكوا

تلقيها

السيدة رلى مجدلاني

مديرة إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية (الإسكوا)

سعادة الشيخ محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية

اسعد الله صباحكم

يسعدني ان اشارككم اليوم في افتتاح المؤتمر السادس للجمعية الاقتصادية العمانية، وان انقل لكم تحيات وكيلة الامين العام للامم المتحدة و الامينة التنفيذية للاسكوا الدكتورة ريماء خلف، واسمحوا لي ايضا ان اشكر الجمعية الاقتصادية العمانية على دعوتهم للاسكوا للمشاركة في حفل الافتتاح.

السادة والحضور:

إن مؤتمر "التنمية المستدامة والانصاف بين التخطيط والواقع" يناقش أهم الموضوعات المتصلة بالتنمية المستدامة، فالانصاف أحد أبرز أهداف التنمية المستدامة، كما أن تقييم التقدم المحرز والتعرف على الفجوة بين المنشود والواقع، يقع في صلب عمل المخططين للتنمية، ولهذا لبت الاسكوا دعوة الجمعية للتحدث في هذا اللقاء الهام.

فموضوع النقاش في اليومين القادمين يتماشى مع مخرجات مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+٢٠" والذي عقد في ريو دي جانيرو / البرازيل في حزيران / يونيو العام الماضي. حيث بحث المجتمع الدولي في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة بركائزها الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ليؤكد عبر الوثيقة الختامية للمؤتمر والمعنونة " المستقبل الذي نصبو إليه " التزاما باتباع مسار يحقق التنمية المستدامة من خلال سياسات عديدة أهمها سياسات الاقتصاد الاخضر التي تربط بين المحاور الثلاث للتنمية المستدامة. وتؤكد على اتباع نهج التكامل بين مختلف القطاعات الانتاجية ومشاركة مختلف فئات المجتمع لتحقيق هذا النهج.

السيدات والسادة:

وهنا يأتي التساؤل عن مدى فهم والتزام دولنا العربية بمبادئ وأسس التنمية المستدامة التي اعتمدت في ريو، هل ادت هذه الجهود الدولية الى نتائج إيجابية لدول المنطقة؟؟؟

هل النموذج المطروح للربط بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة قادر على التعامل مع التحديات الاقليمية؟ وقابل للتطبيق على ارض الواقع؟

وهل المواضيع المحافظة على المصادر الطبيعية والبيئية باتت من الامور الثانوية في ظل الظروف الاستثنائية والتحولات المصيرية التي تشهدها منتطقتنا العربية؟؟

على الرغم من الجهود المبذولة على المستويات المحلية والوطنية لدعم التنمية المستدامة في منطقتنا العربية، فإن المؤشرات تدل على ان هنالك فجوات وتحديات تنموية كبيرة لا بد من التعامل معها، فما زالت اقتصادات البلاد العربية تعاني من محدودية القطاعات الانتاجية واعتماد معظمها بشكل كبير، اما على ارباح النفط للدول المنتجة للنفط له، واما على عائدات

العاملين في الخارج في الدول الأخرى، كما تعد معدلات البطالة في المنطقة من أعلى المعدلات في العالم (طبقاً للارقام الرسمية) حيث بلغت ما يقارب ١٠%، وللأسف تشكل شريحة الشباب والشابات (٢٠% و ٣٠% على التوالي) نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل مما يفاقم التحديات الاجتماعية لدول المنطقة، وتزداد المشكلة تعقيداً ببلوغ معدل نسب الفقر في المنطقة إلى حوالي ١٧% ، في حين تصل إلى أكثر من ضعف تلك النسبة أي ٣٦% في الدول العربية الأقل نمواً. ويزداد الوضع سوءاً من الناحية البيئية ، فالبيئة العربية تعاني من مشاكل متراكمة إذ وصل معدل تكلفة التدهور البيئي لقضايا مختارة في ستة عشر دولة عربية إلى ٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨م ، أي ما يعادل ٢٧ مليار دولار أمريكي ، آخذين في الاعتبار إن التكلفة الفعلية للتدهور البيئي تفوق ذلك ، إذا ما تم تضمين الأشكال الأخرى من التدهور البيئي ، وفي طليعتها المشاكل الناتجة عن شح المياه وسوء إدارتها. ويوجد حالياً في منطقة الإسكوا أكثر من ٤٨ مليون شخص بحاجة إلى مياه الشرب المأمونة خاصة في المناطق الريفية وما يقارب ٥٦ مليون شخص بحاجة إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. ويقدر عدد الوفيات بين الأطفال دون الخامسة من أمراض متعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة بما يزيد عن ١٠٠ ألف طفل في ١٦ دولة عربية عام ٢٠٠٨م. هذه بعض من المؤشرات التي تدل لما لا يقبل الجدل إلى أن المنطقة العربية لا زالت في بداية الطريق نحو التنمية المستدامة.

#### الحضور الكريم:

أتطلع خلال اليومين القادمين إلى مداولات ومناقشات غنية حول مواضيع التنمية المستدامة في عمان ، فالسلطنة في عام ١٩٩٥ كانت سباقة في وضع "رؤية لعمان ٢٠٢٠" لتوجيه مسار الاقتصاد العماني للأعوام الـ ٢٥ القادمة، ومنذ ١٧ عاماً تم وضع سلسلة من خطط التنمية الخمسية لترجمة هذه الرؤية إلى برامج ومشاريع، ومن أبرز محاور الرؤية: العمل على تنويع الاقتصاد العماني والحد من الاعتماد على النفط، وتنمية الموارد البشرية والاعتماد بشكل تدريجي على العمالة المحلية، وتحقيق التنمية الشاملة للعمانيين. ورغم الجهود المبذولة ومرور ١٧ عاماً على وضع الرؤية، إلا أن المؤشرات تدل أن السلطنة لا تزال تواجه تحديات في طريق تحقيق هذه الرؤية، فعلى سبيل المثال تشير الإحصاءات إلى أن مشاركة العمانيين في القطاع الخاص ما زالت منخفضة جداً حيث لم تتجاوز ١٦% من إجمالي العاملين في القطاع، فضلاً على أنه لا تزال مساهمة القطاع النفطي المباشر وغير المباشر تمثل الحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعتمد الدولة على إيرادات هذا القطاع والتي وصلت في عام ٢٠١١ إلى ٨٧% من مجموع الإيرادات الحكومية، مما يشكل اعتماداً شبه كلي على مورد واحد للانفاق على القطاعات الأخرى.

#### السيدات والسادة،

إن قضية التنمية المستدامة والنهوض بها هي شأن الجميع (المؤسسات والأفراد والقطاع العام والخاص والمصارف والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، الإعلام، السياسيين... وغيرهم)

ولكن العبء الأكبر يقع دوماً على كاهل الحكومات. فالإرادة السياسية تعد أحد المحركات الرئيسية لقاطرة التنمية المستدامة. ولكي لا نبقي في العموميات والنوايا الحسنة، فإنني أشدد على أهمية ربط الخطط الوطنية بمعايير و مؤشرات محددة وبرامج استثمارية وفق جداول زمنية قابلة للتنفيذ والا بقيت هذه الخطط حبر على ورق.

هناك مجالات عديدة في قطاعات إنتاجية واعدة يمكن استهدافها لترجمة مفاهيم التنمية المستدامة التي تربط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. ففي عمان مثلاً يمكن التركيز على قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الاستثمار فيها، ويمثل قطاع السياحة فرصة كبيرة ولكن إذا لم يتم دعمه بسياسات تضمن الاستدامة سوف يؤدي إلى نتائج سلبية يصعب إلغاؤها؛ فهذا القطاع الواعد يوفر فرصاً للاستثمار والتشغيل وتحسين رفاه السكان المحليين وفي آن واحد يحافظ على البيئة. دعونا نطرح مثلاً وضع سياسات مستدامة لقطاع السياحة في مناطق واعدة مثل الجبل الأخضر أو شبه جزيرة مسندم ذات طبيعة فريدة، وبشكل يحافظ على التنوع البيولوجي في السلطنة، وفي آن واحد يوفر للسياح الإقامة بنزل صديقة للبيئة تستخدم المياه والطاقة بأسلوب مستدام.

غير أن كل ذلك يحتاج إلى استخدام مؤشرات للتنمية المستدامة تعتمد في مرحلتي التخطيط والمتابعة، إضافة إلى مؤشرات اقتصادية تقليدية كالناتج الإجمالي المحلي، لا بد من تطوير مؤشرات اجتماعية و بيئية لقياس مدى التقدم المحرز في هذين المجالين. وفي هذا السياق تم تطوير عدة مؤشرات من قبل هيئات دولية مختلفة، فوضعت الأمم المتحدة نظاماً للمحاسبة البيئية والاقتصادية "SEEA" سيتم تناوله خلال جلسات المؤتمر، كما طرحت الإسكوا مجموعة من المؤشرات المتطورة من شأنها مساندة الدول والمؤسسات في عملية رصد التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ضمنيتها في دراسة ستصدر في غضون الأسابيع القادمة حول (رصد التحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية)، من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

كما يعد تطوير الشركات الفاعلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من الأدوات الهامة في المساهمة المجتمعية في دفع عجلة التنمية المستدامة، فلا يمكن إغفال الدور المحوري الذي يلعبه القطاع الخاص في تمويل المشاريع وتشغيل العاملين وتأمين السلع والخدمات والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة. كما تتيح هذه التوجهات فرصاً للقطاع الخاص للاستثمار في السلع والخدمات البيئية. وفي هذا السياق، باشرت الإسكوا بتطوير مكاتب للمساندة الخضراء "Green Help Desk" في عدد من الدول الأعضاء من ضمنها وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان لتقديم المساندة للقطاع الخاص الساعي للتحول للإنتاج الأخضر المستدام.

كما وأن موضوع التحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام يتطلب سياسات لبناء قدرات الاستثمار في رأس المال البشري، و سياسات لدعم الابتكار والبحث والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء.

ولا شك من أن هنالك اختلافات بين دول المنطقة، ولكن أوجه التشابه تشير إلى أن الدعم التعاون بين الدول العربية وتبادل الخبرات والمعرفة على كافة المستويات سيؤدي إلى نتائج إيجابية للجميع. وللاستفادة في هذا النطاق تعمل الإسكوا حالياً على نشر مبادرات وقصص

نجاح، ودروس مستفادة من المنطقة العربية حول كيفية تطبيق مبادئ التنمية المستدامة وفي خلالها موضوع التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

السيدات والسادة:

إن دقة التخطيط بلا شك تقلص الوقت والجهد والتكاليف في تنفيذ الخطط والبرامج، و تقلص من حجم الفجوة بين التخطيط و الواقع، و اننا نأمل خلال اليومين القادمين بأن نضع أيدينا على الأسباب و الحلول، حتى يمكننا الإنطلاق نحو تنفيذ برامج و خطط للتنمية المستدامة طبقا للأولويات و في ضوء الإمكانيات المتاحة.

كل الشكر للجمعية الإقتصادية العمانية على جهودهم الحثيثة للعمل على دعم التنمية المستدامة في سلطنة عمان و في المنطقة العربية.

وفقنا الله و إياكم لتحقيق ما فيه خير لأمتنا العربية.